

في ضرورات المواطنة

أمام المخاطر المحدقة بالاجتماع السياسي العربي لجهة تهديد الوحدات الوطنية تحت وطأة النزعات الطائفية والعشائرية والعرقية والإقليمية الجهوية... تبرز فكرة المواطنة حاجة وضرورة لتجنب الانزلاق إلى أتون الحروب الأهلية والداخلية. هذا مع الإشارة إلى أن النزعات الانقسامية صارت معلماً بارزاً من معالم النظام الدولي، وسبباً إضافياً لفوضويته الراهنة، ولو لم تكن هذه المخاطر موجودة في الأصل والأساس لتوجب الانطلاق من فكرة المواطنة.

المواطنة هي ولاء لمجتمع وطني ولدولة الحماية والرعاية. وعليه فإن الشعب ليس مجموع أفراد، بقدر ما هو جماعة وطنية من مواطنين متساوين في حقوقهم وواجباتهم أمام القانون الذي يجب أن يسود. إن الحق في اكتساب الجنسية لا يقود من الناحية الواقعية إلى المساواة في الحقوق والواجبات، وكثيراً ما نلاحظ التمييز بين المواطنين في هذا المضمار. المواطنة هي التي تحقق المساواة بدون تمييز أو إقصاء أو محاباة.

والمواطنة هي الإطار الضامن لحقوق المواطن. الحقوق المدنية (المساواة أمام القانون، وحرية الرأي والتفكير والاعتقاد، وحرية الفرد، وحق الملكية الخاصة...) والحقوق السياسية (المشاركة في الانتخابات العامة، والانتساب إلى الأحزاب السياسية، وحق الاجتماع...). والحقوق الاجتماعية (الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، والمشاركة في الحياة الثقافية، وتوفير حاجات الفرد والعائلة، وتأمين فرص العلم والعمل...).

تأسيساً على ذلك، تقوم دولة المواطنين، التي هي بالضرورة دولة مدنية لا دولة ثيوقراطية. دولة الالتزام بالشأن العام لا دولة العصبية المأزومة. دولة التسامح لا دولة التكفير والتخوين والإقصاء.

على قواعد المواطنة، يسقط التمييز بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. وتغدو المرأة مواطنة فاعلة في الأسرة والمجتمع، تمارس واجباتها وتنال حقوقها في إطار القانون كما الأعراف الاجتماعية.

تأسيساً على هذه القواعد، تشمل حقوق المواطنة، في ما تشمل، حقوق الانسان المتداولة عالمياً بعدما صارت جزءاً من الثقافة الإنسانية المعاصرة.

بتعبير آخر، المواطنة ليست انقلاباً من المحكوم على الحاكم. إنها انتظام علاقة بين هذين الطرفين في تعاقد اجتماعي وطني يغطي المساحة الوطنية للدولة، ويظل المواطنون كافة، ويساهم في تحقيق الأمن الشامل للوطن والمواطن.

السلطات الرسمية في الدولة الحديثة معنيّة بتحقيق هذا الانتظام العام كما المجتمع المدني. إنه مجتمع الأحزاب السياسية، والجمعيات الأهلية والنقابات المهنية، ووسائل الإعلام.. وهو في مطلق الأحوال إطار اجتماعي وطني تحت سيادة القانون، ويغطي في نشاطاته مجمل المساحة الوطنية.

لم يعد هناك مكان للاحتلال الأجنبي في ظل المواطنة الوطنية، والمواطنة الإقليمية، والمواطنة العالمية. ولا يمكن إنجاز مهمات المواطنة تحت وطأة الاحتلال الذي ينتهك حق الشعوب في تقرير مصيرها.

مسار المواطنة آخذ بالصعود، والتأخر عن ركبته يعمّق الهوة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة.



عدنان السيد حسين
رئيس التحرير

— تستعد المنظمة العربية للترجمة لإصدار مجلة علمية محكمة تتناول المسائل النظرية والعملية المتعلقة بالترجمة وتقييم واقع الترجمة والمترجم في الوطن العربي وسبل الارتقاء بهما.

— من المنتظر صدور العددين الأول والثاني خلال سنة ٢٠٠٨. ومن المنتظر كذلك أن يضم العددان محورين من المحاور التالية، بحسب توفر الكتابة فيهما:

١ - واقع الترجمة في الوطن العربي: مقاربات نقدية

٢ - علم الترجمة: النظرية والتطبيق

٣ - مهنة المترجم في الوطن العربي

٤ - الترجمة الآلية

٥ - الترجمة المتخصصة

— تدعو المنظمة الزملاء المترجمين والباحثين للمساهمة ببحوثهم العلمية في هذه المجلة، كما تدعو أقسام الترجمة ومعاهدها ومؤسساتها المختلفة، وكذلك دور النشر إلى تزويدها بأخبار الرسائل والأطروحات الجامعية والدراسات الأكاديمية والكتب الصادرة عنها لنشرها في أبواب المجلة الثابتة. هذا مع العلم بأن لغة المجلة هي اللغة العربية.

لاتصال أو المراسلة

المنظمة العربية للترجمة

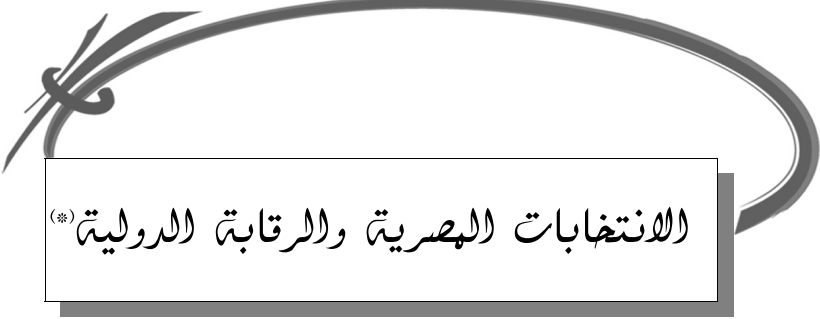
بناية «بيت النهضة» - شارع البصرة - الحمرا

ص.ب.: ٥٩٩٦ - ١١٣ حمرا - بيروت ٢٠٩٠ ١١٠٣ لبنان

هاتف: ٧٥٣٠٣١ ١ ٩٦١

فاكس: ٧٥٣٠٣٢ ١ ٩٦١

بريد إلكتروني: info@aot.org.lb



الانتخابات البصرية والرقابة الدولية^(*)

(*) في الأصل قدمت أوراق هذا المحور إلى: الديمقراطية والانتخابات في الدول العربية: اللقاء السنوي السابع عشر لمشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية، كلية سانت كاثرين-جامعة أكسفورد، ١٨/٨/٢٠٠٧.

